الدراسات

وقفة نحوية مع (من) الزائدة عند النحاة وفي القرآن الكريم

منيرة محمود الحمد
أستاذة النحو والصرف المساعدة
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب للبنات بالرياض

مقـــدمة

من المعروف أن الخلافات النحوية بين مختلف المدارس، وبخاصة المدرستين البصرية والكوفية، أدت في الغالب إلى تشعيب القاعدة النحوية وتجزئتها، فقلما يجد الدارس لعلم النحو موضوعًا؛ بل جزءًا من موضوع لم يوجد فيه خلاف. أدى في كثير من الأحيان إلى التعقيد والتكلف في تأويل النص وتحميله ما لا يتحمل من العلل. وكان الهدف من ذلك عرض الأدلة والحجج والبراهين ليقتنع الدارس برأي كل فريق. لا يهمه إن كانت أدلتـه أو حجته تخالف الوارد فـي الكلام العربي الفصيح وبخاصـة القرآن الكـريم.

وقد لفت نظري أثناء تدريسي لعلم النحو كثيرمن تلك الموضوعات التي تشعبت قواعدها، وكثرت جزئياتها. وكثر حديث النحاة وجدلهم حولها. وقد اخترت نموذجًا من الموضوعات التي وقع الخلاف فيها بين النحاة مع عرض الموضوع على القرآن الكريم لمعرفة الرأي الأرجح فيه. وهذا النموذج هو: من الزائدة عند النحاة. وفي القرآن الكريم. وسيسبق الحديث عن هذا عرض موجز لمعاني (من) المختلفة في اللغة والنحو. ثم عرض لاستعمال (من) زائدة عند النحاة، مع بيان الغرض من زيادتها في الكلام، ومع بيان شروط زيادتها عند البصريين والكوفيين وترجيح ما رأيته مناسبًا وموافقًا لاستعمالها فـي القران الكـريم.

معاني (من) المختلفة في اللغة العربية (١) :

يتـفق النحـاة على أن (من) حـرف من حـروف الجر، وترد في اللغة العربية لمعانٍ مختلفة منها: ابتداء الغاية المكانية باتفاق. (٢) والتبـعيض، وبيان الجنس، والتعليل، والبدل. وبمعنى (عن) وبمعنى (في) وبمعنى (الباء) وبمعنى (رب) وبمعنى (على)، وللفصل وللانتهاء، وللغاية (٣)، ومثل له المرادي (ت ٧٤٩هـ) بقوله: (أخذت من الصندوق) فـمعنى (من) هنا هو الغاية أي: ابتداء الغاية وانتهاؤها معًا.

وذهب المبـرد (ت ٣٨٥هـ) وابن السـراج (ت ٣١٦هـ) إلى أنـها لا تكون إلا لابتـداء الغـاية المكانيـة. وأن سـائر المعـاني التي ذكـرت ترجع إلى هذا المعنى (٤). وممن قـال بهـذا الرأي الزمـخـشـري (ت ٥٣٨هـ)، فـيـرى أن المعنى الأصلي لها هو ابتداء الغاية المكانية. وإفادتها التبعيض أو بيان الجنس أو التوكيد راجع إلى هذا المعنى يقول:

«فمن معناها ابتداء الغاية، كقولك: سرت من البصرة وكونها مبعضة في نحو: أخذت من الدراهم، أو مبينة في نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ (٥). ومزيدة في نحو: ما جاءني من أحدٍ. راجع إلى هذا» (٦).

وشرح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) رأي الزمخشري بقوله: «وذلك لأن ابتداء الغاية لا يفارقها في جميع ضروبها. فإذا قلت: أخذت من الدراهم درهمًا فإنك ابتدأت بالدرهم ولم تنته إلى آخر الدراهم. فالدرهم ابتداء الأخذ إلى أن لا يبقى منه شيء. ففي كل تبعيض معنى الابتداء. فالبعض الذي انتهاؤه الكل. وأما التي للتبيين فهي تخصيص الجملة التي قبلها. فكان فيها ابتداء غاية تخصيص وأما زيادتها لاستغراق الجنس في قولك: ما جاءني من رجلٍ. فإنما

جعلت الرجل ابتداء غاية نفي المجيء إلى آخر الرجال. ومن هنا دخلها معنى استغراق الجنس» (٧).

وصحح ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) هذا الرأي فيرى أن معنى (من) هو ابتداء الغاية مطلقًا، يقول: «وهي لابتداء الغاية مطلقًا على الأصح» (٨).

في حين ذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى أن (من) ترد في اللغة لمعانٍ متعددة، ولا يقتصر معناها على ابتداء الغاية ومن ذلك : التبعيض والزيادة (٩). وذكر المرادي أن معنى التبعيض كثير فيها. وكذلك بيان الجنس، وهو مشهور في كتب المعربين وقال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين (١٠).

أما المعاني الأخرى كالتعليل، والبدل، والمجاوزة، والانتهاء، ومرادفة لمعنى (في) و (عن) و (الباء) ... وغيرها. فلعل منع مجيئها لهذه المعاني عند البصريين راجع إلى أنهم لا يجيزون تناوب حروف الجر. فلكل حرف جر عندهم معنى يؤديه. يقول المرادي (ت ٧٤٩هـ) موضحًا رأيهم: «مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن (في) لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازًا. وما أوهم خلاف ذلك ردّ بالتأويل إليه» (١١). بخلاف الكوفيين الذي يجيزون تناوب حروف الجر (١٢).

وأما مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية، فمحل خلاف بين البصريين والكوفيين ففي حين منعه البصريون أثبته الكوفيون مستشهدين بقوله تعالى: ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾ (١٣) وبقوله ﷺ : «فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة» (١٤). وبقول النابغة الذبياني :

تُخَيَّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ
إِلَى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارُبِ (١٥)

ويقول زهير بن أبي سلمى:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ
أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ (١٦)

إلى غير ذلك من الشواهد التي رأوا أن (من) فيها تدل على ابتداء الغاية الزمانية. وقد رجح ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) رأي الكوفيين لكثرة استعماله نثرًا وشعرًا (١٧) وارتضاه ابن مالك قليلاً. وكذلك ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) (١٨).

وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)(١٩) وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) (٢٠).

وقد تأول البصريون هذه الشواهد على حذف مضاف تقديره في الآية الأولى مثلاً: من تأسيس أول يوم (٢١)... وهو تأويل لا داعي له. لأن (من) جاءت دالة على ابتداء الغاية الزمانية وبخاصة في القرآن الكريم الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك فيه أو إنكاره. من ذلك دخولها على ظرفي الزمان (قبل وبعد) في قوله تعالى : ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (٢٢).

(من) الزائدة عند النحاة :

يتفق البصريون والكوفيون على مجيء (من) زائدة في الكلام العربي. وأثبتوا لها هذا المعنى مستدلين بوروده في كلام العرب شعره ونثره.

الغرض من زيادة (من) عند النحاة

يجمع النحاة على أن الغرض من زيادة (من) هو توكيد الكلام وتقويته، وهي عند سيبويه لتوكيد العموم على سبيل الاستغراق. ولتوكيد النفي أيضًا. ومثل لها بقوله: (ما أتاني من أحد). وقاسها في أداء معنى التوكيد على (الباء) الجارة التي تزداد توكيدًا، يقول: «لأن معنى: ما أتاني أحد وما أتاني من أحدٍ واحد، ولكن (من) دخلت هنا توكيدًا، كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام (٢٣). وفي: ما أنت بفاعل ولست بفاعل» (٢٤). كذلك قاسها على (ما) التي تزاد توكيدًا، يقول: «وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا. ولكنه توكيد بمنزلة (ما)» (٢٥) .

وإلى هذا المعنى ذهب كثير من النحاة منهم : المبرد وابن السراج وابن يعيش والرضي وابن أبي الربيع السبتي (ت ٦٨٨هـ) وابن هشام الأنصاري والسيوطي (ت ٩١١هـ). فيرون أن الغرض من زيادة (من) هو توكيد الكلام توكيدًا يفيد الاستغراق، أي يشمل جميع أفراد الجنس (٢٦).

وفصل بعض النحاة القول في مواضع زيادة (من) فيرون أن لها حالتين تزاد فيهما:

الأولى : أن تكون زائدة للتوكيد، وذلك قبل كل نكرة

تفيد العموم وفيهامعنى النفي نحو : ما قام من أحدٍ. وما جاءني من ديّارٍ . لأنه لو حذفت (من) لبقي العموم على حاله. ذلك أن (أحداً) لا تستعمل إلا للعموم في النفي.

والثانية: أن تكون زائدة تفيد التنصيص على العموم. وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس. وذلك قبل نكرة لاتختص بالعموم. ولا تفيد معنى النفي، نحو: ما في الدار من رجلٍ. لأنه لو قيل، مافي الدار رجل، لاحتمل نفي الجنس، ولجاز أن يكون المعنى: ما في الدار رجل واحد ولا أكثر من ذلك. ولاحتمل نفي الواحد، ولجاز أن يكون المعنى: ما في الدار رجل واحد بل أكثر من واحد. فلما زيدت (من) في الجملة صار النفي نصّاً في العموم، ولم يبق فيه احتمال لنفي الواحد. فمن هنا دلت (من) على نفي العموم نفيًا يستغرق الجنس كله قليله وكثيره، والواحد وما فوقه (٢٧).

وتفصيل النحاة هذا بخلاف ما نص عليه سيبويه من تساوي الحالتين، حيث مثل لـ (من) الزائدة بقوله: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد. فجاء مجرورها في المثال الأول نكرة لا تفيد العموم، وفي المثال الثاني نكرة تفيد العموم (٢٨). وهو الصحيح إذ لا داعي للتفريق في مواضع زيادة (من) لأن زيادتها توكيد النفي على سبيل الاستغراق، بحيث يشمل قليل الجنس وكثيره، وليس أدلّ على ذلك أن النحاة جعلوا جواب قولك: هل من رجلٍ في الدار؟ لا رجل في الدار. فيجاب بـ (لا) النافية للجنس للدلالة على نفي استغراق الجنس، وهذا واضح في كلام المبرد، حيث يقول: «إذا قلت: (لا رجل في الدار) لم تقصد إلى رجل بعينه وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره، فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره» (٢٩). فلو أن وجود (من) في الكلام يدل على الجنس والمفرد، لجاز أن يكون جواب: هل من رجل في الدار؟ لا رجل في الدار، باستعمال (لا) النافية للوحدة المشبهة بـ (ليس). وهذا لم يقل به أحد من النحاة. لأن النحاة فرقوا بين معنى (لا) النافية للجنس، و (لا) النافية المشبهة بـ (ليس) بأن الأولى لنفي الجنس على سبيل الاستغراق، وبأن الثانية لنفي الواحد أو الوحدة – كما ذكروا– ولذا يجوز أن يقال بعدها: لا رجل في الدار بل رجلان....

ودليل آخر على أن (من) تفيد نفي الجنس على سبيل الاستغراق هو استعمالها في القرآن الكريم، فقد جاء بعدها نكرة دالة على العموم ومنفية نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ (٣٠)، وقوله تعالى ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ (٣١). كما جاء بعدها نكرة غير منفية وغير دالة على العموم نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ (٣٢) ودل السياق معه على نفي الجنس على سبيل الاستغراق، وتوكيد هذا النفي، بل إن مجيء النكرة غير منفية أكثر من مجيئها نكرة منفية في القرآن الكريم (٣٣).

شروط زيادة (من) عند البصريين والكوفيين :

يذكر ابن يعيش أن سيبويه اشترط لزيادة (من) ثلاثة شروط (٣٤) :

الأول : أن تكون مع النكرة أو بمعنى آخر، أن يكون المجرور بهانكرة.

الثاني : أن تكون النكرة عامة.

والثالث : أن تكون في غير الموجب، بمعنى أن تسبق بنفي أو شبهه، وهو النهي أو الاستفهام.

وذكر المرادي أيضًا أن (من) لا تزاد عند سيبويه وجمهور البصريين إلا بشرطين (٣٥):

الأول : أن يكون ما قبلها غير موجب

والثاني : أن يكون مجرورها نكرة.

ونقل ذلك الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، ومثّل لها بنحو: ما كان من رجلٍ، ولا تضرب من رجلٍ .. وهل جاءك من رجلٍ ؟ (٣٦).

وليس في الكتاب ذكر للشروط التي ذكرها النحاة، ولعلهم استنتجوها مما مثل به سيبويه لزيادتها بقوله: ما أتاني من رجلٍ . وما رأيت من أحدٍ.

وقد ارتضى جمهور البصريين هذه الشروط لزيادة (من). وزاد ابن هشام الأنصاري(٣٨)شرطًا رابعًا وهو أن يكون أصل مجرورها إما فاعلاً نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلا يَعْلَمُهَا﴾(٣٩) وإما مفعولاً به نحو قوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾(٤٠) وإما مبتدأ

نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾(١١).

وجوّز أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) أن يكون أصل مجرورها مفعولاً مطلقًا، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾(١٢) فـ (من) زائدة، و (شيء) في موضع المصدر وتقديره (تفريطًا). وجوّز ابن مالك أن يكون مجرورها حالاً (١٣). وتبعه المرادي، ومنه قراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي جعفر ﴿وماكان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء﴾(١٤) بضم النون وفتح التاء والخاء ... على أن (من) زائدة و (أولياء) في محل نصب حال. وحسن ذلك انسحاب النفي عليه من جهة المعنى (١٥). وخرّج غيرهما من النحاة (من) هنا للتبعيض.

وقصر ابن الحاجب زيادة (من) على شرط واحد، وهو أن تكون في كلام غير موجب، وتبعه في ذلك الجامي (ت ٨٩٨ هـ) (١٦).

وقد اضطرب رأي أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) فمرة جوّز زيادتها مطلقًا تبعًا للكوفيين والأخفش، ومرة اشترط لزيادتها تنكير مجرورها مسبوقًا بشرط (١٧) مستشهدًا بقول زهير بن أبي سلمى:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امرئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
إِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ (١٨)

وهو بهذا يجوّز زيادة (من) في الشرط، وتابعه نحاة آخرون، فجوّزوا زيادة (من) في الشرط. نحو: إن قام من رجلٍ فأكرمه...

وحمل الشرط على الاستفهام مقيس عند النحاة، لأنه يقتضي جوابًا مثله. من ذلك تجويزهم نصب المضارع في جوابه نحو قول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ
وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلا هَضْمَا (١٩)

و (من) في بيت زهير لبيان الجنس عند بعض النحاة، لوقوعها بعد (مهما) الشرطية المبهمة. ويرى ابن هشام الأنصاري أنّ (من) التي لبيان الجنس تقع كثيرًا بعد (ما) و (مهما) الشرطيتين. وهما بها أولى لفرط إبهامهما (٢٠).

هذه هي الشروط التي اشترطها البصريون لزيادة (من) في الكلام.

أما الكوفيون، فكانوا إزاء هذا فريقين. فريقًا جوّز زيادة (من) مطلقًا أي في النفي وفي الإيجاب. وقبل النكرة أو قبل المعرفة (٢١). وتبعهم في ذلك أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ). واختار رأيهم ابن مالك في التسهيل، يقول: «ولا يمتنع تعريفه - أي مجرور "من" - ولا خلوّه من نفي أو شبهه وفاقًا للأخفش» (٢٢). بينما اختار في غيره ما اشترطه البصريون، يقول في الألفية (٢٣):

وَزِيد في نفي وشبهه فَجَرّ
نَكِرةً ، كـ : (مَالِباَغٍ مِنْ مفرّ)

وفريقًا اشترط أن يكون مجرورها نكرة دون أن تسبق بنفي أو بشبهه محتجين بما سمع عن العرب من قولهم: قد كان من مطر . وبقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ (٢٤).

ومن شواهد الكوفيين والأخفش على زيادة (من) مطلقًا، قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ (٢٥). فجعلوا من زائدة مطلقًا دون شرط، لأن المراد غفران جميع الذنوب، بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (٢٦). ومنهاأيضًا قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (٢٧) فجعلوا (من) زائدة مطلقًا، لأن المراد تكفير السيئات جميعها بدليل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلاً كَرِيمًا﴾ (٢٨). ومنها أيضًا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٢٩) ومنها قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ (٣٠)وبغيرها من الآيات القرآنية والشواهد الشعرية التي قالوا فيها بزيادة (من) مطلقًا.

وقد أوّل البصريون هذه الشواهد تأويلات مختلفة تبعدها عن الزيادة، على ما هو مذكور في مظانه.

وأرى أن ما اشترطه البصريون هو الصحيح، وهو يتفق مع الغرض من زيادة (من) في الكلام وهو توكيد النفي على سبيل استغراق الجنس كله. فلو تتبعنا الآيات التي وردت فيها (من) زائدة في القرآن الكريم لوجدنا أنها تفيد هذا المعنى، ضمن ما اشترطه البصريون.

فقد جاءت (من) مسبوقة بنفي في آيات كثيرة، منها قوله تعالى:

- ﴿مَا اتخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلهٍ﴾ (٦١)
- ﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمةٍ أَجَلَهَا﴾ (٦٢)
- ﴿لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلاَ أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ (٦٣)
- ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِن بَعْدِهِ﴾ (٦٤)

وجاءت مسبوقة باستفهام في آيات كثيرة أيضًا، منها قوله تعالى :

- ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ (٦٥)
- ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ (٦٦)
- ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ (٦٧)

ومما يلفت النظر، ويؤيد زيادة (من) للتوكيد، أنها اقترنت بما يفيد التوكيد معها في سياق الآية. من ذلك: لام الجحود في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَ لاَ فِي الأَرْضِ﴾ (٦٨).

ومنه: (إلا) التي للحصر والتوكيد، في قوله تعالى: ﴿مَامِنْ دَابَّةٍ إِلاَّ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾ (٦٩)، وفي قوله تعالى أيضًا: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلاَتَضَعُ إِلاَّ بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلاَ يُنْقَصُ مِن عُمُرِهِ إِلاَّ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (٧٠).

ومنه: (إن) الناسخة المؤكدة وفي خبرها لام التوكيد، في قوله تعالى: ﴿إِن هَذَا لَرِزْقُنَا مَالَهُ مِن نَفَادٍ﴾ (٧١).

ومنه: (الباء) الجارة الزائدة للتوكيد، في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ (٧٢). وقد عَقب بـ (إن) المؤكدة وفي خبرها لام التوكيد زيادة في توكيد النفي. ومن هذاالموضع أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمَاهُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ (٧٣)...

هذا هو سياق الآيات التي جاءت فيها (من) زائدة مؤكدة.

أما ما استشهد به الكوفيون والأخفش من شواهد على زيادة (من) فهو خارج عن هذا المعنى، فلو تتبعنا تلك الشواهد لظهر لنا جليّاً واضحًا. وسأعرض بعض ما استشهد به الكوفيون ومن تبعهم من البصريين على زيادة (من) لنرى المعنى الحقيقي لـ (من) وذلك حسب ما يدل نص الآيات موضع الاستشهاد.

١- قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ (٧٤). فـ (من) زائدة في قوله تعالى: ﴿مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾. مطلقًا. وحجتهم في ذلك قوله تعالى في آية أخرى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ (٧٥). فوجب أن تكون (من) زائدة. وما بعدها في موضع المفعول به للفعل (يغفر) لأن الفعل (يغفر) تعدى إلى المفعول به مباشرة في الآية الأولى....

ونظرة إلى استعمال الفعل (غفر) وما تصرف منه في القرآن الكريم، نجد أن الكوفيين قد جانبوا الصواب. لأن الفعل (غفر) ورد في استعمالات مختلفة، فمرة ذكر مفعوله كالآية السابقة ومرة حذف، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ﴾ (٧٦). وحذف المفعول به مع هذا الفعل أكثر من ذكره (٧٧).

فإذا علمنا هذا، جاز لنا أن نقدر مع الفعل (يغفر) مفعولاً به محذوفًا في الآية موضع الشاهد. فيكون الفعل قد جاء على الغالب فيه. وهذا هو حال الفعل المتعدي بصورة عامة، يقول السهيلي (ت ٥٨١ هـ): «كل فعل يقتضي مفعولاً ويطلبه، فلا يصل إلى ما بعده إلا بحرف جر، ثم قد يحذف المفعول لعلم السامع به ويبقى المجرور» (٧٨). أما معنى (من) فيكون للتبعيض، وخرّجه الطبري (ت ٣١٠ هـ) على أن المغفور من الذنب هو ما بينهم وبين الله بخلاف ما بينهم وبين العباد من المظالم (٧٩). وخرّجه النيسابوري على أنه لا يلزم من غفران جميع الذنوب لأمة محمد ﷺ غفران جميع الذنوب لغيرهم. يدل على ذلك استقراء الآيات؛ فإنها ما جاءت في خطاب

الكافرين أو في خطاب من هم من غير جنس المؤمنين. وهم الجن في آية الأحقاف - إلا مقرونة بـ (من) (٨٠) وأما في خطاب المؤمنين فجاءت الآيات بغير (من) (٨١).

أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ (٨٢) فكان لها سبب نزول خاص بها، وأرجح الأقوال أنها نزلت في بعض المسلمين الذين كانوا أسلموا ثم فُتنوا وعُذبوا فافتتنوا فظن الناس أن الله لن يقبل منهم صرفًا ولا عدلاً أبدًا. فنزلت هذه الآية وما بعدها تطمينًا لهؤلاء النفر بأن لا ييأسوا ولا يقنطوا من رحمة الله، فإن الله يغفر الذنوب جميعًا، بشرط التوبة والرجوع إليه بالطاعة والاستجابة إلى ما دعاهم إليه من توحيده وإفراده بالألوهية وإخلاص العبادة له (٨٣).

إذاً سياق الآية التي هي موضع الشاهد وما شابهها يختلف عن سائر الآيات التي وردت دون (من) فكان الأجدر بالكوفيين ومن تبعهم التنبه إلى هذه الأمور المهمة في أسلوب القرآن الكريم دون تعميم للأحكام. فلكل آية في القرآن الكريم سياقها الخاص الذي استعمل له أسلوب خاص .

٢- قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (٨٤). فـ (من) زائدة عند الكوفيين ومن تبعهم مطلقًا، وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلاً كَرِيمًا﴾(٨٥). حيث تعدى الفعل (يكفر) إلى المفعول مباشرة، فاقتضى المعنى في الآية الأولى أن تكون (من) زائدة وما بعدها في موضع المفعول للفعل (يكفر) وعلى هذا تكون (من) زائدة مطلقًا. وحجة الكوفيين هذه غير مقنعة، إذ تعدي الفعل إلى المفعول به مباشرة في الآية الثانية لا يوجب زيادة (من) في الآية الأولى لاختلاف سياق الآيتين. فالآية الأولى جاء التكفير فيها خاصاً - على الصحيح من أقوال المفسرين - (٨٦) بصدقة التطوع فأخبر الله عن نفسه أنه يجازي مخفي الصدقة ابتغاء وجه الله بتكفير بعض سيئاته. وقد بين الإمام الطبري هذا بقوله في شرح الآية: «فإن قال قائل: وما وجه دخول (من) في قوله ﴿ويكفر عنكم من سيئاتكم﴾ قيل: وجه دخولها في ذلك بمعنى ونكفر عنكم من سيئاتكم ما نشاء تكفيره منها دون جميعها» (٨٧).

وعلل ذلك بقوله: «ليكون العباد على وجل من الله فلايتكلوا على وعده ما وعد من الصدقات التي يخفيها المتصدق فيجترئوا على حدوده ومعاصيه» (٨٨).

أما الآية الثانية وسائر الآيات التي ورد فيها الفعل (كفر) بصيغه المختلفة (٨٩)، فكانت في معرض بيان جزاء الذين آمنوا بالله، واتقوه، واجتنبوا الكبائر التي حرمها عليهم، وعملوا الصالحات وقاتلوا في سبيل الله، وقتلوا، فكان جزاؤهم التجاوز عن سيئاتهم في الدنيا والنعيم المقيم في الآخرة.

ولايخفي الفرق بين جزاء صدقة التطوع، والإيمان بالله واجتناب الكبائر. فكان لابد أن يكون لكل فعل، ولكل عمل، الجزاء الذي يناسبه. فقد وعد الله عز وجل على عمل ليس فيه التوبة، ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات وعلى عمل فيه توبة، واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات. فناسب معنى (من) في الآية موضع الشاهد، أن يكون للتبعيض، ليدوام المسلم على هذا العمل - ماعاش - دون انقطاع.

٣- قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (٩٠). فـ (من) زائدة عند الكوفيين والأخفش مطلقًا. والمعنى: يغضوا أبصارهم. ويرى البصريون أن (من) هنا للتبعيض. وهذا ما ارتضاه كثير من المفسرين. وعللوا ذلك بأن الإنسان لا يملك النظرة الأولى، وإنما يغض فيما بعد، فمن المحال أن يستطيع المرء أن يغض بصره كله لأول وهلة وإلا لزمه أن يسير مغمض العينين... فالنظر يكون عن تعمد وعن غير تعمد، والنهي إنما يقع على نظر العمد فقط. لذا عطف عليه قوله تعالى: ﴿ويحفظوا فروجهم﴾ من غير إعادة (من). لأن حفظ الفروج واجب مطلقًا، لايمكن التحرز منه. ولايمكن ذلك في النظر لجواز وقوعه اتفاقًا (٩١).

٤- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٩٢) فـ (من) زائدة عند الأخفش،

والمعنى: جاءك نبأ المرسلين.... وخرّجها البصريون على أن (من) للتبعيض، وفاعل (جاء) محذوف تقديره (نبأ). ويرى الرضي أن فاعل (جاء) مستتر عائد على القرآن. و (من نبأ المرسلين) في موضع الحال (٩٣).

ولوتتبع الأخفش الآيات التي جاءت متضمنة لهذا المعنى، وهو خبر من كان قبل الرسول ﷺ من الرسل وخبر أممهم، وما فعل الله بهم حين جحدوا آياته، وتمادوا في غيهم وضلالهم، لو تتبع ذلك، لوجد أنّ معنى (من) فيها يفيد التبعيض، من ذلك قوله تعالى: ﴿ذلكَ مِنْ أَنْباءِ الغَيْبِ نُوحيه إلَيْكَ مَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إذ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إذ يَخْتَصِمُونَ﴾ (٩١). ولعل السبب في ذلك أن القرآن لم يكن ليهدف إلى ذكر أنباء السابقين من رسل وغيرهم، مفصلة، بقدر ما كان يهدف إلى استخلاص العبرة منها في مواقف معينة كتسلية الرسول ﷺ، وتثبيته كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكُلا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْباءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٩٥).

ومن النثر – في غير القرآن - استشهد الكوفيون ومن تبعهم على زيادة (من) في الإيجاب مع تنكير مجرورها بقول العرب: «قد كان من مطرٍ» فمن زائدة وما بعدها في موضع الفاعل. وقد أوله البصريون على سبيل الحكاية، كأنه سئل: هل كان من مطر؟ فأجيب: قد كان من مطر. فزيدت (من) في الموجب لأجل الحكاية. وأولوه كذلك على حذف الفاعل الموصوف وإقامة الصفة مقامه... واعترض على هذا التأويل بأن حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها أكثر ما يكون إذا كانت الصفة مفردة. أما إذا كانت جملة أو شبه جملة فلا يجوز إلا في الشعر (٩٦).

ويرى الجامي أن معنى (من) هنا للتبعيض، أي: قد كان بعض مطر، أو التبيين، أي: قد كان شيء من مطر.

وما استشهد به الكوفيون من قول العرب – وإن سلمنا بصحته – لا يجوز أن يكون دليلاً على زيادة (من) في الإيجاب... لأنه لا يضاهي الشواهد الكثيرة التي جاءت (من) فيها زائدة مسبوقة بنفي أو بشبهه... ورأي الكوفيين هذا يعبر عن منهجهم في القياس على القليل أو النادر وتعميم الحكم (٩٧). فكان الأجدر بالبصريين عدّ هذا القول من القليل الذي لا يقاس عليه، ولا يتخذ حجة لتعميم القاعدة النحوية، وذلك أولى من اللجوء إلى تأويله تأويلات متكلفة.

التعليقات والحواشي

١- انظر معاني (من) المختلفة في: عمرو بن عثمان، سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م)، ص٢، ص١٣٥-١٣٦، جـ٤، ص٢٢٥؛ محمد بن يزيد المبرد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٩٩هـ)، جـ٤، ص١٣٧- ١٣٨، جـ٤، ص٥٢؛ ابن يعيش، **شرح المفصل** (بيروت: عالم الكتب، د. ت.)، جـ٨، ص١٢؛ محمد الإستراباذي، **شرح الكافية في النحو** (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.)، جـ٢، ص٣٢٢ وما بعدها؛ ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق محمد كامل بركات (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧م)، ص١٤٤؛ الحسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م) ص٣١٦؛ ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، طه (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م)، ٤١٩؛ جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، د.ت.) جـ٢، ص٣٤-٣٥.

٢- انظر ذلك مفصلاً في: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين**

النحويين البصريين والكوفيين، (تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ت.)، مسألة رقم (٥٤)؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٦ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٠م) جـ٢، ص١٢٨.

٣- المرادي، الجنى الداني...، ص٣١٣.

٤-انظر: المبرد، المقتضب، جـ١ ، ص٤٤؛ محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط٣ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م)، جـ١، ص٤٠٩.

٥- سورة الحج، آية ٣٠.

٦- ابن يعيش، شرح المفصل، جـ٨، ص١٠؛ وانظر: ابن هشام، المغني، ص٤١٩.

٧- ابن يعيش، شرح المفصل، جـ٨، ص١٠.

٨- ابن مالك، التسهيل، ص١٤٤.

٩- سيبويه، الكتاب، جـ٤، ص٢٢٤-٢٢٥.

١٠- المرادي، الجنى الداني، ص٣١٠ .

١١- المصدر السابق، ص٢٥٢؛ وانظر سيبويه، الكتاب، جـ٢، ص٣٠٨ .

١٢- المرجع السابق .

١٣- سورة التوبة، آية ١٠٨. ومثلها سورة الجمعة، آية ٩.

١٤- صحيح البخاري بحاشية السندي، (بيروت: دار المعرفة، د.ت.) باب الاستسقاء .

١٥- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق كرم البستاني (بيروت: دار صادر، ١٩٥٣م)، ص١٥. وهو في: ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: دار العلوم الحديثة، د.ت.) جـ٢، ص١٦؛ ابن هشام الأنصاري؛ المغني، ص٤٢٠؛ جلال الدين السيوطي، شرح شواهد المغني (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت.)، ص٣٤٩.

١٦- أبوالعباس أحمد بن ثعلب، شرح ديوان زهير ابن أبي سلمى (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٤٤م)، ص٨٦. وذكر ثعلب لهذا البيت روايتين: الأولى عن أبي عمرو: (مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ) والثانية عن أبي عبيدة: (مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ شَهْرِ). ولاشاهد في البيت على الرواية الثانية.

١٧- الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، جـ٢، ص٣٢١.

١٨- انظر: ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك، جـ٢، ص١٥-١٦.

١٩- انظر: محمد بن يوسف، أبو حيان، تفسير البحر المحيط (الرياض، مكتبة النصر الحديثة، د.ت.)، جـ٥، ص٩٩.

٢٠- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، جـ٢، ص١٢٨-١٢٩.

٢١- ابن هشام الأنصاري، المغني، ص٤٢٠.

٢٢- سورة الروم، آية ٤. و معها سورة البقرة، آية ٢٥ وآية ٢٣٠. وانظر: محمد عبدالخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ط١ (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٩٣هـ)، القسم الأول، جـ٣، ص٣٢٤ وما بعدها.

٢٣- هذه قطعة من بيت لسحيم عبد بني الحسحاس، والبيت بتمامه:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيا
كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ ناهيا

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ، جـ٢، ص٢٦؛ وابن هشام الأنصاري، المغني، ص١٤٤-١٤٥؛ وجلال الدين السيوطي، شرح شواهد المغني، جـ١، ص ٣٢٥. والرواية دون زيادة الباء. ولكن سيبويه ذكر أنه يجوز زيادة الباء فيقول: كفى بالشيب والإسلام، فتدخل الباء فيه توكيداً.

٢٤- سيبويه: الكتاب، جـ٢، ص٣١٥-٣١٦.

٢٥- المصدر السابق جـ٤، ص٢٢٥.

٢٦- انظر: المبرد، المقتضب، جـ٤، ص١٣٧-١٣٨؛ محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، جـ٢، ص٢٦٩؛ ابن يعيش، شرح المفصل، جـ٨، ص١٢٨؛ الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، جـ٢، ص٣٨٤؛ ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد السبتي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عبيد الثبيتي، ط١ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م)، جـ٢، ص٨٤٢-٨٤٤؛ ابن هشام الأنصاري، المغني، ص ٤٢٥؛ جلال الدين السوطي، الهمع، جـ٢، ص٣٥.

٢٧- أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود (الرياض: دار العلوم، ١٩٨٢م) ص٥٧.
٢٨- سيبويه، **الكتاب**، جـ٤، ص٢٢٥.
٢٩- المبرد، **المقتضب**، جـ٤، ص٣٥٧.
٣٠- سورة البقرة، آية ١٠٢.
٣١- سورة البقرة، آية ١٠٢.
٣٢- سورة آل عمران، آية ٣٥.
٣٣- سورة إبراهيم، آية ٤.
٣٤- انظر: محمد عبدالخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، ط١ (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٧٣م) القسم الأول، جـ٣، ص٤١١-٤١٨.
٣٥- ابن يعيش، **شرح المفصل**، جـ٨، ص١٢.
ويذكر السبتي أن سيبويه اشترط هذه الشروط الثلاثة في غير التمييز. أما في التمييز فتزداد (من) من غير شروط. نحو قولهم: لله دركُ منْ رَجُل. والأصل لله درك رجلاً. ثم زيدت (من) توكيداً. انظر: السبتي، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، جـ٢، ص٨٤٢. والذي في الكتاب أن (من) هنا للتبعيض. وكذلك في التفضيل، يقول سيبويه: (وكذلك ويحه من رجل. إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال. وكذلك: لي ملؤه من عسل. وكذلك: هو أفضل من زيد. إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يُعمّ). انظر: سيبويه، **الكتاب**، جـ٤، ص٢٢٥. فهذا دليل على أن (من) عند سيبويه لا تكون زائدة إلا بشرط أن تسبق بنفي أو شبهه. ولا تزداد عنده في الإيجاب.
٣٦- المرادي، **الجنى الداني**، ص٣١٧.
٣٧- بدر الدين محمد الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢ (بيروت: دار المعرفة، د.ت.) جـ٤، ص٤٢١.
٣٨- ابن هشام الأنصاري، المغني، ص٤١٩.
٣٩- سورة الأنعام، آية ٥٩.
٤٠- سورة الملك، آية ٣.
٤١- سورة فاطر، آية ٣.
٤٢- سورة الأنعام، آية ٣٨. وانظر أبو البقاء العكبري، **إملاء مامنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٩م)، جـ١، ص٢٤١. ويعني بكلمة في موضع المصدر أي: النائب عن المفعول المطلق.
٤٣- عبدالله بن مالك، التسهيل، ص١٤٤.
٤٤- سورة الفرقان، آية ١٨، وانظر هذه القراءة وتخريجها في: **إملاء مامنّ به الرحمن**، لأبي البقاء العكبري، جـ٢، ص١٦١؛ محمد بن يوسف، أبوحيان، **تفسير البحر المحيط** (الرياض: مكتبة النصر الحديثة، د.ت.)، جـ٦، ص٤٨٨.
٤٥- المرادي، **الجنى الداني**، ص٣١٩.
٤٦- نور الدين عبدالرحمن الجامي، **الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، ط١ (بغداد: مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٣م)، جـ٢، ص٣٢١.
٤٧- انظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ص٤٢٥؛ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، **همع الهوامع**، جـ٢، ص٣٥.
٤٨- أبو العباس أحمد بن ثعلب، **شرح ديوان زهير ابن أبي سلمى** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٤٤م)، ص٣٢.
٤٩- انظر: ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢٠ (القاهرة: دار مصر للطباعة، ١٩٨٠م)، جـ٤، ص٤١، جلال الدين السيوطي، **شرح شواهد المغني** (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت.) جـ٢، ص٩٠١.
٥٠- ابن هشام الأنصاري، **المغني**، ٤٢٠.
٥١- جلال الدين السيوطي، **الهمع**، جـ٢، ص٣٥.
٥٢- ابن مالك، **التسهيل**، ص١٤٤.
٥٣- ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، جـ٢، ص١٥.
٥٤- سورة الكهف، آية ٣١.
٥٥- سورة إبراهيم، آية ١٠، سورة الأحقاف، آية ٣١، سورة نوح، آية ٤.
٥٦- سورة الزمر، آية ٥٣.
٥٧- سورة البقرة، آية ٢٧١.
٥٨- سورة النساء، آية ٣١.
٥٩- سورة الأنعام، آية ٣٤.
٦٠- سورة النور، آية ٣٠.
٦١- سورة المؤمنون، آية ٩١.

٦٢- سورة الحجر، آية ٥، سورة المؤمنون، آية٤٣.
٦٣- سورة الأحزاب، آية ٥٢، وانظر: محمد عبدالخالق عضيمة في **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، القسم الأول، جـ٣، ص٤١١-٤١٨.
٦٤- سورة فاطر، آية ٤١- وتفيد لام الجحود توكيد النفي عند الكوفيين، ووجه إفادتها التوكيد عندهم أنها تزاد لتوكيد النفي. انظر: ابن هشام الأنصاري، المغني، جـ١، ص٢٧٨. وتفيد عند البصريين بلاغة التعبير. فالتعبير بوجودها يصبح أبلغ من غيره. فقولنا: ماكان محمد ليكذبَ، أبلغ من قولنا: ماكان محمد يكذب. لأن الأول نفي للتهيئة والإرادة للكذب. وهو أبلغ من نفي الفعل. انظر: الزمخشري، في **الكشاف**، جـ١، ص٥٨٤؛ محمد ابن يوسف، أبو حيان، **البحر المحيط**، جـ٣، ص٣٧٣.
٦٥- سورة الحاقة، آية ٨.
٦٦- سورة الملك، آية ٣، سورة الروم، آية ٢٨، وآية ٤٠.
٦٧- سورة مريم، آية ٩٨ .
٦٨- سورة فاطر، آية ٤٤.
٦٩- سورة هود، آية ٥٦.
٧٠- سورة فاطر، آية ١١، سورة فصلت، آية٤٧، سورة الحديد، آية ٢٢، سورة الأنعام، آية ٤، وآية ٥٩.
٧١- سورة ص، آية ٥٤.
٧٢- سورة العنكبوت، آية ١٢.
٧٣- سورة البقرة، آية ١٠٢.
٧٤- سورة إبراهيم، آية ١٠، ومعها: سورة الأحقاف، آية ٣١، وسورة نوح، آية ٤.
٧٥- سورة الزمر، آية ٥٣.
٧٦- سورة القصص، آية ١٦.
٧٧- انظر: محمد فؤاد عبدالباقي، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.) مادة : غ فَ رَ.
٧٨- انظر: أبوالقاسم عبدالرحمن السهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط٢ (الرياض: دار الرياض، ١٩٨٤م)، ص٣٥٢.
٧٩- انظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن**، ط٤ (بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٠م)، جـ٢٦، ص٢٠، محمد بن يوسف أبو حيان، تفسير البحر المحيط، جـ٥، ص٤٠٩.
٨٠- انظر: نظام الدين الحسن ابن محمد النيسابوري، **تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، بهامش جامع البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر بن محمد بن جرير الطبري، ط٤ (بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٠م)، جـ٢٩، ص٤٩.
٨١- انظر: محمد فؤاد عبدالباقي، **المعجم المفهرس**، مادة غ ف ر.
٨٢ - سورة الزمر، آية ٥٣.
٨٣- انظر: ابن جرير الطبري، في تفسيره، جـ٢٤، ص١٠.
٨٤- سورة البقرة، آية ٢٧١.
٨٥- سورة النساء، آية ٣١.
٨٦- محمد بن يوسف، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، جـ٢، ص٣٥٦.
٨٧- محمد بن جريرالطبري، **جامع البيان**، جـ٣، ص٦٢.
٨٨- انظر المرجع السابق.
٨٩- انظر: سورة آل عمران، آية ١٩٥، سورة النساء، آية ٣١، سورة المائدة، آية ١٢ وآية ٦٥، سورة الأنفال، آية ٢٩، سورة العنكبوت، آية ٧، سورة الزمر، آية ٣٥، سورة محمد ﷺ ، آية ٢، سورة الفتح، آية ٥، سورة التغابن، آية ٩، سورة الطلاق، آية ٥، سورة التحريم، آية ٨.
٩٠- سورة النور، آية ٣٠.
٩١- أبو البقاء العكبري، **إملاء مامن به الرحمن**، جـ٢، ص١٥٧؛ محمد بن يوسف، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط** جـ٦، ص٤٤٧؛ بدر الدين محمد الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، جـ٤، ص٤٢٥.
٩٢- سورة الأنعام، آية ٣٤.
٩٣- محمد الإستراباذي، **شرح الكافية في النحو**، جـ٢، ص٣٢٣.
٩٤- سورة آل عمران، آية ٤٤، وانظر: سورة الأعراف، آية ١٠١، سورة الإسراء، آية ٣٩، سورة طه، آية ٩٩، سورة القصص، آية ٣.
٩٥- سورة هود، آية ١٢٠.
٩٦- انظر: ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد السبتي، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، جـ٢، ص٨٤٤.
٩٧- شوقي ضيف، **المدارس النحوية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨م)، ص٢٥٤.